بحسب ملاحظة مفهوم العالم و القادر وغيرهما فهو عين مذهب القايل بالعينية كما لا يخفى
وان اراد به انه يتحقق هناك ملاحظة الموصوف مع الصفة القائمة به فهو كلام لغو لا اثر له
في دفع الاستدلال واما ما ذكره من ان احتياج الواجب الى ما هو غيره يوجب الامكان
فالظاهر ان انه تتمة حذفها هي ان صفاته تعـ ليست غيرها كما هي ليست عينها ولعله انما حذفها
هربا عن التصريح بالفاسد لما مر من ان عدم المغايرة بين الذات والصفات انما هو
بحسب اصطلاحهم ولا يفيد عدم المغايرة في نفس الامر فلا يفيد اصلا واما ما ذكره في تاويل
كلام امير المؤمنين ع من احتمال ارادة صفات يكون هي غير الذات بالكلية فلا يخفى ركاكته ولقد
اشبه قولهم الصفات ليس غير الذات بالكلية قول الرجل الخراساني الذي ضل حماره
في قافلة وكان ذكرا فاخذ حمارا انثى وكان لاحد من رفقائه عوضا عنه فلما تكلموا معه في
ذلك وقالوا له انه كنت تقول ان حماري كان ذكرا وهذه انثى قال ان حماري ايضا لم يكن
ذكرا بالكلية فليضحك قليلا وليبك كثيرا واما ما اجاب به عن الدليل السادس من ان
المراد بعدم كون الصفات عين الذات انها مغاير للذات في الوجود آه فقد مر ان ارادة
ان هذه الارادة والاصطلاح منهم لا يدفع التغاير في الواقع وهو مما يا باه العقل
في باب التوحيد على ان الواسطة بين الاثنين وغيره مما يجده كل عاقل وتخصيص الغير
بما خصصوه به لتصوير الواسطة تعسف لا يخفى واما ما ذكره بقوله كما يقال ان علم زيد ليس
عين زيد لانه صفة له وليس غيره بالكلية آه فهو مثال من جملة مصنوعاته ولم نسمع الى الآن
من يقول ان علم زيد ليس غيره بالكلية وانما سمعنا نظيره عن الخراساني كما مر

قال المصـ رفع الله درجته **البحث التاسع في البقاء** وفيه مطلبان **الاول**

انه ليس زايدا على الذات وذهبت الاشاعرة الى ان الباقي انما يبقى ببقاء هو زايد
على ذاته وهو عرض قايم بالباقي وان الله تعـ باق ببقاء قايم بذاته ولزمهم من ذلك
المحال الذي يجزم الضرورة ببطلانه من وجوه الاول ان البقاء ان عني به الاستمرار
لزم اتصاف العدم بالصفة الثبوتية وهو محال بالضرورة بيان الملازمة ان الاستمرار
كما يتحقق في جانب الوجود كذا يتحقق في جانب العدم لامكان تقسيم المستمر اليهما ومورد
التقسيم مشترك ولان معنى الاستمرار كون الامر في احد الزمانين كما كان في الزمان
الآخر وان عني به صفة زايدة على الاستمرار فان احتاج كل منهما الى صاحبه دار وان لم
يحتج احدهما الى الآخر امكن تحقق كل منهما بدون صاحبه فيوجد بقاء من غير استمرار
وبالعكس وهو باطل بالضرورة وان احتاج احدهما الى صاحبه انفك الآخر عنه وهو
ضروري البطلان الثاني ان وجود الجوهر في الزمان الثاني لو احتاج الى البقاء لزم
الدور لان البقاء عرض يحتاج في وجوده الى الجوهر فان احتاج الى وجود هذا الجوهر
الذي فرض باقيا كان كل من البقاء ووجود الجوهر محتاجا الى صاحبه وهو عين الدور
المحال وان احتاج الى وجود جوهر غيره لزم قيام الصفة بغير الموصوف وهو غير معقول

اجابوا

اجابوا بمنع احتياج البقاء الى الجوهر فجاز ان يقوم بذاته لا في محل ويقتضي وجود الجوهر في
الزمان الثاني وهو خطاء لانه يقتضي قيام البقاء بذاته فيكون جوهرا مجردا والبقاء لا يعقل
الا عرضا قايما بغيره وايضا يلزم ان يكون هو بالذاتية اولى من الذات ويكون الذات
بالوصفية اولى منه لانه مجرد مستغن عن الذات والذات محتاجة اليه والمحتاج اولى
بالوصفية من المستغني والمستغني اولى بالذاتية من المحتاج ولانه يقتضي بقاء الاشياء
لعدم اختصاصه بذات دون اخرى الثالث ان وجود الجوهر في الزمان الثاني
هو عين وجوده في الزمان الاول غنيا عن هذا البقاء كان وجوده في الثاني كذلك لامتناع ولما كان وجوده في الزمان الاول صح
كون بعض افراد الطبيعة محتاجا لذاته الى شيء وبعض افرادها مستغنيا عنه انتهى

قال الناصب خفضه الله اقول اتفق المتكلمون على انه تعـ باق لكن اختلفوا
في كونه صفة ثبوتية زايدة اولا فذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري واتباعه وجمهور
معتزلة بغداد الى انه صفة ثبوتية زايدة اولا على الوجود اذ الوجود متحقق دونه كما في اول
الحدوث بل يتجدد بعده صفة هي البقاء صفة موجودة زايدة كثير من الاشاعرة كالقاضي
ابي بكر وامام الحرمين والامام الرازي وجمهور معتزلة بصرة وقالوا البقاء هو نفس
الوجود في الزمان الثاني لا امر زايد عليه ونحن ندفع ما اورده هذا الرجل على مذهب
الشيخ الاشعري فنقول اورد عليه ثلثة ايرادات الاول ان البقاء ان عني به الاستمرار
لزم اتصاف العدم بالصفة الثبوتية الى آخر الدليل والجواب ان البقاء عني به
استمرار الوجود لا الاستمرار المطلق حتى يلزم اتصاف العدم بالصفة الثبوتية
فاندفع ما قال الثاني لو احتاج الى البقاء لزم الدور ثم ذكر ان الاشاعرة اجابوا بمنع ان وجود الجوهر في الزمان الثاني صح
احتياج البقاء الى الجوهر ورتب عليه انه حينئذ جاز ان يقوم بذاته لا في محل وهذا
الجواب افتراء عليهم بل اجابوا بمنع احتياج الذات اليه وما قيل ان وجوده في
الزمن الثاني معلل به ممنوع غاية ما في الباب ان وجوده فيه لا يكون الا مع البقاء
وذلك لا يوجب ان يكون البقاء علة لوجوده فيه اذ يجوز ان يكون تحققهما معا على
سبيل الاتفاق فاندفع كل ما ذكر من المحذور الثالث ان وجود الجوهر في الزمان
الثاني هو عين وجوده في الزمان الاول ولما كان وجوده في الزمان الاول غنيا
كان في الثاني كذلك والجواب ان جميع افراد الوجود محتاج الى البقاء في الزمان الثاني
غني عنه في الزمان الاول فلا يختلف افراد الطبيعة في الاحتياج والغنى الذاتيين
وهو حسب ان الوجود في الزمان الاول فرد وفي الزمان الثاني فرد آخر وهذا غاية جهله
وعدم تدربه في شيء من المعقولات انتهى

اقول المصـ قـ غير ذاهل عن ان البقاء
في الباقي الموجود يراد به استمرار الوجود لكن غرضه في هذا الدليل اثبات عدم القيام
ليلزم منه عدم القيام في البقاء الخاص الحاصل للموجود الباقي وقد اشار اليه بما ذكرناه
بقوله الاستمرار كما يتحقق في جانب الوجود كذلك يتحقق في جانب الوجود كذلك

Copyright © King Saud University